

## مخاطر الائتمان في السوق العالمية Credit Risk in a Global Market\*

مجدي الأمين نورين - إدارة البحوث

أستهل الكاتب الموضوع بمتطلبات مواكبة النظام العالمي الجديد الأساسية دراسة بيئة التعامل الخارجي دراسة متأنية فيما يتعلق بالأحوال السياسي والقانونية وأساليب التفاهم والتبادل التجاري وتدفقات رؤوس الأموال، ويتطلب ذلك الأمام بكافة القوانين واللوائح والاتفاقيات الدولية في هذه المجالات، والمنظمات والتكتلات التي ترعى وتحمي المصالح الإقتصادية والتجارية لعضائها والمخاطر التي تطرأ من وقت لآخر في ساحة السوق العالمية كمخاطر الائتمان والذي سيخرج بالمؤسسات المالية من إطارها المحلي الضيق إلى الإطار العالمي للدخول في منافسة عالمية مع كثير من المؤسسات والشركات والمصارف التي تسعى بمختلف الطرق السيطرة على السوق العالمية .

وقد ذكر الكاتب أن الإطار الذي يعمل ضمنه الائتمان الدولي يستند إلى موثيق وقوانين وثقافات واعراف وتشريعات مختلفة. وفي هذا الإطار تؤخذ في الإعتبار عدد من العوامل عند التحضير لمنح الائتمان ، الأمر الذي يضع تحديات امام مدراء الائتمان في فهم الكيفية التي تسهم فيها عوامل محددة في تقدير المخاطر ضمن إطار عمل دولي .

يعد تحديد مستوى المخاطر أمراً مهماً لتنفيذ الأعمال في أي من دول العالم. وهناك اربع فئات من المخاطر تظهر أهميتها عند العمل في ساحة السوق والدوليه (1) المخاطر السياسية (2) مخاطر اللغة والثقافة (3) المخاطر القانونيه (4) مخاطر سعر الصرف . وكل تلك المخاطر تسهم في تعقيد القرار المتخذ من قبل مدراء الائتمان .

---

\*Dr.Chales Gabala, "Risk in a Global Market Place," Business Credit Journal, June 2004 P.P 42-43.

### المخاطر السياسية

تسهم القوى السياسي والإجتماعيه في مقدرة ورغبة المقترض على تحمل الالتزامات. ولكل دولة ممارساتها الخاصه لرقابة عمليات منشآت الأعمال العاملة فيها. وعليه فان المخاطر السياسية تشتمل على التجريد من ملكية الأصول دون التعويض عنها ، والتحويلات الراديكالية فى الأيدلوجيه، واعمال الشغب والأرهاب ضد الأفراد والممتلكات، والضربات العسكريه . ويمكن تقييم المخاطر السياسية من خلال تفحص تاريخ دولة معينة ، وهنا تبرز عوامل مهمه مؤثرة في المخاطر السياسييه. إضافة للعوامل الخارجيه مثل التوجه الأيدلوجى أو المشاركه في المنظمات الدولييه وكل تلك العوامل يمكن تفحصها لتقييم المخاطر السياسييه .

### مخاطر الثقافة واللغة

يمكن أن تؤثر القيم الثقافية في المقدرة على العمل بنجاح في الساحة الدولية وأن تتعارض مع القيم الإدارية، فمسؤولي الإئتمان في دولة ما قد يؤخذ عليهم عدم المقدرة على إستخدام اللغات الأجنبية لان مخاطر اللغة قد تؤدي إلى كوارث إئتمانية. ورغم إزدیاد عدد مدرء الإئتمان الذين يجيدون اللغة الإنجليزية إلا ان ذلك المدير الذى يجيد اللغات المحلية التى يعمل في محيطها يتمتع بميزة تنافسية على المستوى الوظيفي .

أورد الكاتب إلى أن الحديث عن مخاطر اللغة يقود إلى مخاطر أخطاء الترجمة التى لا يتوجب الاستهان به مطلقاً، وقد يلجأ مدرء الإئتمان ذوو الخبرة للتحقيق منها عن طريق إستخدام أكثر من مترجم واحد للحد من أخطاء الترجمة لأن المترجمين عادة ما يكون لديهم إشكاليات في فهم وتوضيح المصطلحات الفنييه. ومن جهة أخرى يمكن ان تتحمل التعابير اللغويه على غير محلها من خلال الفهم الخاطيء لتعابير الوجه والجسد أو من خلال اللفظ الخاطيء للكلمات، هذا بالإضافة إلى إختلاف العادات المتعلقة باللغة. فالمحادثات تتسم بالقصر لدى الشرق أو سيطيين اما اليابانيون فمن الممكن ان يهزوا رؤوسهم فيظن الآخر انهم موافقون الا انهم يعتبرون ان من الأدب ان تظهر الموافقه مع الغرياء .

وقد ذكر الكاتب ان العديد من مدرء الإئتمان يرون أن اخذ أو منح الهدايا أو المبالغ الماليه لتسهيل التعاون بين الأطراف المختلفه يشكلهما كبيراً، ورغم ان تبادل الهدايا يعد أمراً عادياً على صعيد الأعمال الدولية، ألا انه من الممكن ان يثير الشبهات في بعض الأحيان، وهنا تبرز تساؤلات متعددة حول إمكانية حصول الرشوة أو الإبتزاز .

## المخاطر القانونية

عندما يدخل مسؤولو الإئتمان في إتفاقيات للأعمال على المستوى الدولي، فإن قانون الدولة المستضيفه للطرفين هو الذى يحكم الصفقة. وهذا يعنى أن الدعاوى القضائية المتعلقة بعدم الدفع مثلاً ستخضع لقانون وممارسات الأعمال في دولة أجنبية .

وفي هذا الإطار قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بإصدار موثيق وقوانين للفصل في النزاعات التي يكون أطرافها من بلدين أو أكثر. ومن الممكن إذ يتم تسوية مثل هذه النزاعات في مدن أخرى مثل جنيف ولندن، وباريس، وهونغ كونغ أو نيويورك. ومن هنا يتوجب تحديد القوانين التي يحتكم إليها أو الهيئات التحكيمية في إتفاقيات الأعمال مسبقاً. وذلك كوسيلة لحل مثل هذه الشروط، يجب الإحتكام إلى ممارسات وقوانين الأعمال في الدول المستضيفة للإتفاقية. وهناك العديد من القوانين التي الحكومية التي يمكن ان تشكل عوائق أمام التجارة الدولية أيضاً منها :

- منع منتجات مصنعة في بلدان معينة من الدخول إلى الدولة (Embargoes).
- تحديد الكمية التي يجب دخولها في الدولة أو تحديد سعرها Quotas.
- فرض رسوم على إستيراد البضائع وإدخالها إلى الدولة Tarrifs.
- الجمارك : من الممكن أن تكون بمثابة محددات لدخول البضائع إلى الدولة من خلال متطلبات تتعلق بالوثائق المتعلقة بالمنتجات، أو فرض رسوم على الإستيراد .
- مكافحة الأغراق : (Unit - Dumping) تستخدم الحماية من بيع المنتجات بأسعار أقل من التكلفة .
- أنظمة الصحة والحمايه: تتعلق بنوعية المنتجات أو تغليفها والملصقات الإيضاحية الموضوعه عليها .
- الممارسات التجارية المحددة في بلدان أخرى Anti trust laws .
- القوانين الضريبية : وتختلف من دولة لأخرى ومنها ضريبة الاستهلاك، وضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل، أو ضريبة الأرباح الرأسمالية، وكل واحدة منها تعتمد على أنظمة وقوانين الدولة المستفيدة للأعمال .

كما أشار الكاتب إلى أن الإتفاقيات الدولية قد أدت إلى تقليل المخاطر القانونية كما هو الحال في إتفاقيات التجارة الحرة لدول شمال أمريكا (NAFTA)، وإتفاقية الجات (GATT) اللتين عززتا من إجراءات تخفيف القيود المتعلقة بالتجارة الدولية الذي أدى إلى زيادة حجمها .

كما ذكر الكاتب ان منظمة التجارة العالمية (WTO) قامت بدوراً هاماً في تأسيس إتفاقيات التجارة أو مراقبة السياسات التجارية في البلدان الأعضاء. وقد برزت منظمة التجارة العالمية إلى حيز الوجود نتيجة لمناقشات الجات (GATT) في جولة الأوغواي. وكانت جولة الأوغواي اسهمت

في صياغة الإتفاقية العامة للتجارة والخدمات الجاتس (GATS) ، والتي لاتزال محلاً للمفاوضات. وترتكز الجاتس على إيجاد إتفاقية لتجارة الخدمات مثل المحاسبية والاعلان والحاسوب والهندسه والتعليم والمالية وغيرها من الخدمات .

عزى الكاتب أهم الأسباب التي أدت إلى تخفيض النمو في التجارة الدولية إلى مشكلة الإنابة (Agency Issue) ، وتتمثل هذه المشكلة في أن من المحتمل أن يكون هناك صراع على المنافع بين كل من حملة الأسهم أو الموظفين والمدراء (النواب في هذه الحالة) ، ومانحي الإئتمان، وتتجلى هذه المشكلة في الدول التي تعاني من مشاكل إجتماعية خطيرة، حيث لا تشكل منفعة حملة الأسهم الهم الأساسي للأطراف الأخرى. وينتج عن هذا الصراع في الغالب عن مشاكل إجتماعية أمور عديدة منها عدم التزام المقرضين بالمعايير المطلوبة كما انه من الممكن للمدراء من غير حملة الأسهم السيطرة على الأمور الحساسة المتعلقة بالتجارة .

### مخاطر الدولة -

عرف الكاتب مخاطر الدولة على أنها الخسائر التي من الممكن ان تتجم عن امور تقع تحت سيطرة الحكومة ، وغالباً ما تتمثل تلك الأمور بسياسة الدولة أو الحالة الإجتماعية والظروف الاقتصادية. ومن الممكن أن تصبح مخاطر الدولة معقدة إذا تعلق الأمر بالتحليل الإئتماني لان ذلك التحليل يشتمل على عدد من المتغيرات التي لا تُحلل عادة من قبل مدراء الإئتمان حيث يلجأ العديد من أولئك المدراء لوضع سقف للإئتمان في دول معينة كإجراء لتقليل التعرض لمخاطر الدولة .

كما أشار الكاتب إلى ان عدم الوفاء بالديون الحكومية يخضع إلى إعادة الجدولة بإستمرار ومن أفضل الوسائل لقياس الالتزامات الحكومية المستقبلية هي إختبار الأداء للالتزامات الحكومية السابقة. ويلجأ بعض مدراء الإئتمان إلى الحصول على ضمانات من جهات حكومية في الدولة المستضيفة للأعمال. وفي حالات أخرى يتم اللجوء إلى عمليات التأمين على الصادرات للتخفيف من مخاطر الإئتمان في الدول الأجنبية .

### مخاطر سعر الصرف

أن أهم الفوارق بين إدارة الإئتمان المحلي والدولي تكمن في أن التعاملات الدولية تجري عادة بعملة غير العملة المحلية للدولة التي تتواجد فيها المنظمة أو المنشآت صاحبة العمل . وغالباً ما تتم هذه التعاملات بالدولار كأحد أهم العملات السائدة في العالم إلا أنه في بعض الأحيان يتم اللجوء إلى عملات أخرى كاليورو حيث يتم تداول اليورو كعملة محلية في 12 دولة أوروبية. وقد أدى تبني اليورو إلى تسهيل التجارة الدولية لان مخاطر صرف العملة الأجنبية قد اختفت على الأقل بين 12 دولة اوروبية، بالإضافة إلى تلك الدول التي ربطت عملتها باليورو. وأشار الكاتب إلى أن مخاطر الصرف الأجنبي تنتج عن تقلب السعر لوحدة العملة في بلد ما عن السعر لوحدة العملة في بلد آخر. ومن هنا فإن

أحد اطراف العملية التجارية (المصدر أو المستورد) سيتحمل مخاطر الصرف تبعاً للفارق في السعر بين عملته وعملة الطرف الآخر. لذلك يجب على مدير الائتمان ان يكون بارعاً في إدارة مخاطر الصرف الأجنبي، فالمبادئ الأساسية المستخدمة في تحصيل الذمم المدينة المحلية هي ذاتها التي تستخدم في تحصيل الذمم المدينة الأجنبية. ولكن ما يميز العملتين عن بعضها هو تعظيم التدفق النقدي بتكلفه فاعلة في حالة إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في ساحة السوق الدولية .

وقد خلص الكاتب إلى أن إدارة مخاطر الصرف الأجنبي بطريقة فاعلة تتطلب من مدراء الائتمان

التركيز على النقاط العامة الآتية : -

- فهم الفرق بين المعدلات في السوق الآجل والسوق الفوري .
  - إدراك أن العملة الوسيطة (Vehicle currency) أكثر جاهزية للتحويل من غيرها من العملات .
  - الأخذ بعين الاعتبار قوى السوق التي تحدث التقلبات في أسعار صرف العملات .
  - إدراك الفرص المانحة للتحوط ضد مخاطر أي صفقة .
  - إستيعاب بعض الخدمات المقدمة من المصارف في مجال إدارة مخاطر الصرف الأجنبي .
- وختاماً يجب على مدراء البنوك ومسؤولو الائتمان في المصارف والمؤسسات المالية الأخرى تطوير تفكيرهم ومعارفهم بالإطلاع على جميع المستجدات في الساحة الدولية من إتفاقيات وقوانين ولوائح خاصة بتلبية إحتياجات التجارة الدولية المتعاظمة والتعامل الدولي المتطور .